

البيان المشترك

بين ممثلي مدينة مصراتة وتاورغاء المنعقد بتونس يومي 9،10 شعبان 1436 الموافق 27-28 مايو 2015 برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى "لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ" صدق الله العظيم.

يتوجه المجتمعون بخالص الشكر لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تعاونهم ورعايتهم لعقد هذه الجلسة ونشكر كل من ساهم وساعد في انجاح هذا اللقاء.

وفي ظل الغياب الواضح لدور الدولة والحكومات المتعاقبة في تفعيل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لأسباب لا مجال للغوص فيها عليه بات لزاما على السلطات المحلية ويدعمها الأهالي ومؤسسات المجتمع المدني للحفاظ على مصلحة الوطن والمواطن واستكمالاً لخطوات سابقة بدأها رجال شرفاء من أبناء هذا الوطن اجتمع ليومين متتاليين وبرعاية قسم حقوق الانسان لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفدي مصراتة وتاورغاء في تونس وتوصلا الى الاتفاق التالي:

أولاً: نشكر ونثمن عاليا الجهود السابقة التي بذلت لحل هذا الملف ونؤكد ان هذه الخطوة ماهي الا استكمالاً للمساعي الحميدة والجهود الفاضلة.

ثانياً: حق العودة لأهالي تاورغاء لأرضهم ومدينتهم حق مشروع يعمل الطرفين على تحقيقه.

ثالثاً: العمل على بناء الثقة بين الطرفين وذلك باتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة مثل توحيد الخطاب الإعلامي الذي يدعو الى المصالحة وتمكين من زيارة المحتجزين واحالة ملفاتهم للقضاء للبت فيها وترتيب الزيارات المتبادلة بين الطرفين وعقد اللقاءات على نطاق واسع والتنسيق لزيارة المنطقة.

رابعاً: العمل على تحقيق مبدأ المحاسبة والعدالة لمرتكبي الجرائم من الطرفين وعدم السماح لاستيفاء الحق بالذات.

خامساً: جبر الضرر المادي والمعنوي للمتضررين من الطرفين نتيجة لهذه الاحداث.

سادساً: تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين تتولى اعداد خارطة طريق لدراسة العوائق واقتراح الحلول لها ووضع المدد الزمنية للعودة وحصر ممتلكات المتضررين من أصول ثابتة ومنقولة، ويتم اعتماد هذه اللجنة

من السلطات المحلية بمصراتة و تاورغاء على ان تشكل في غضون خمسة عشرة يوما من تاريخ هذا اللقاء.

سابعاً: التأكيد على الاتفاقات السابقة الاجتماعية والرسمية والتي نجم عنها الافراج على عدد من المحتجزين وزيارة المسجونين وترتيب اللقاءات المباشرة بين الطرفين.

ثامناً: التأكيد على الاعتذار الصادر عن مجلس اعيان وأهالي تاورغاء في سنة 2012 والتأكيد على رفع الغطاء الاجتماعي على مرتكبي الجرائم.

تاسعاً: التشديد على أهمية تشكيل حكومة وفاق وطني للخروج بليبيا من أزمتها الراهنة ولمعالجة الأمور الملحة للمواطنين.

واكد المجتمعون ان هذا الخلاف هو ليبي يكون الحل فيه ليبي نابع من الشريعة الإسلامية و القوانين المعمول بها أولاً و العادات و التقاليد العربية و الليبية ثانياً وان للمجتمع الدولي الدور المساعد في تقديم المساندة الفنية و المادية وذلك بنقل المعرفة و الخبرة للتعامل مع مثل هذه الملفات و مساعدة الدولة الليبية في احضار مرتكبي الجرائم الذين يتواجدون خارج الدولة بالإضافة الى مساعدة الحكومة الليبية لإنشاء صندوق للتعويض المادي وتقديم الدعم النفسي للمتضررين من الطرفين و إعادة تأهيل البنية التحتية للمناطق المتضررة في تاورغاء و مصراتة.

وفي الختام نسال الله العظيم ان يوفق بين الجميع بما فيه خير للبلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وحفظ الله ليبيا.

وصدر بتونس بتاريخ 10 شعبان 1436 الموافق 28 مايو 2015